الأمم المتحدة

S/2002/571

مجلس الأمن

Distr.: General
22 May 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومتي، يشرفني أن أرفق طيه رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ من السيد عبد الستار، وزير خارجية جمهورية باكستان، يوجه فيها عنايتكم إلى الحالة المتدهورة في جنوب آسيا، التي تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منير أكرم
السفير
الممثل الدائم المعين

220502 220502 02-39502 (A)
0239502

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

إن الأمم المتحدة هي معقد آمال البشرية في منع الحرب وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات الدولية وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي. وتوجه حكومة باكستان عنايتكم في هذا الشأن إلى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل الخلافات والحفاظ على السلام والأمن الدوليين من خلال المفاوضة والوساطة والتوفيق والتحكيم والتحقيق والتسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات الإقليمية أو غير ذلك من الوسائل السلمية.

لقد تصاعدت حدة التوترات الخطيرة في جنوب آسيا على مدار الأشهر الخمسة السابقة حيث دفعت الهند بمليون جندي تقريبا ونشرتهم في وضع الاستنفار على طول الحدود الدولية مع باكستان، وخط الحدود المعمول به (working boundary)، وخط المراقبة في باكستان.

وقد حشدت الهند على طول خط المراقبة مئات الألوف من الجنود وأسلحة ومعدات متطورة، ورغم هذا، فهي ما زالت تتهم باكستان بالقيام بعمليات تسلل عبر الخط. وتأبى، وهي توجه هذه الاتهامات بدون دليل، أن تخضع ادعاءاتها للفحص أمام فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان أو أية جهة محايدة للرقابة أو التحقيق. وترفض السماح لوسائط الإعلام الدولية والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بدخول كشمير المحتلة بدون قيود حتى تتمكن من تقييم الوضع الحقيقي في ذلك الإقليم بصورة مستقلة. وتؤكد الهند أنها ستعرف عندما يتوقف التسلل المزعوم، وبذا فهي تعطي نفسها دور المدعي والقاضي.

وقد دأبت الهند على النحو باللائمة على باكستان في كل حادثة عنف تقع داخل الهند وفي كشمير المحتلة. وما برح بعض أعضاء حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم يشيرون بأصابع الاتهام إلى باكستان في كل واقعة، حتى مذبحة غوجارات، وذلك على الرغم من أن المعارضة السياسية الهندية وكذلك الجماعات المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان تلقي بالتبعة صراحة على المتعصبين الهندوس من أتباع المنظمات المتطرفة مثل راشتريا سويامسفاك سانغ - وهي الجماعة التي خرج من عباءتها حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم - وفيشوا هندو باريشاد، وداجرانغ دال، وشيفا سينا. والواقع أن حكومة ولاية غوجارات، التي يسيطر عليها حزب بهاراتيا جاناتا، قد ساعدت بالفعل في ارتكاب المذابح ضد المسلمين وحرضت عليها. وقد خلصت منظمة رصد حقوق الإنسان في تقريرها عن مذبحة غوجارات إلى أن

''الاعتداءات التي تعرض لها المسلمون في شتى أرجاء الولاية كانت مدبرة قبل حادثة غودهرا بوقت طويل ونظمت بمشاركة واسعة النطاق من الشرطة وبالتعاون الوثيق مع مسؤولي حزب بهاراتيا جاناتا في حكومة الولاية''. وبالمثل، لاحظ تقرير أعده فريق نسائي يعمل داخل إطار مبادرة ''المواطن'' أن ''الولاية ... قد تخلت عن مسؤولياتها نحو حماية جميع مواطنيها. والأسوأ من ذلك بكثير أنها تعامت بالفعل عما تعرض لها مئات من النساء والأطفال في غوجارات من أعمال بتر واغتصاب وذبح''.

وقد انتهجت حكومة الهند الموقف نفسه فيما يتعلق بحوادث العنف التي وقعت في كشمير المحتلة، حيث ادعت السلطات الهندية تورط باكستان فيها، سواء أكان ذلك حادثة تشيتسنغبورا التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٠ أم مذبحة أمارناث ياترا التي ارتكبت في فترة لاحقة من العام. وتسيء هذه الاتهامات الملفقة لنضال أبناء كشمير من أجل الحرية، وهي جزء من استراتيجية الدعاية التي تهدف إلى إطالة أمد احتلال الهند للولاية. وقد أفاد مؤتمر حريات لعموم الأحزاب أن أكثر من ٠٠٠ ٧٥ مواطن كشميري قد لقوا حتفهم على يد القوات العسكرية وشبه العسكرية والشرطة الهندية.

ولم تكتف الهند برفض إجراء تحقيقات دولية نزيهة في هذه الحوادث والحالات الأخرى المماثلة، بل أوقفت أيضا تحقيقاتها فيها عندما بدأت تتكشف احتمالات تشير إلى أن القوات الهندية ربما كانت هي التي ارتكبت حوادث القتل هذه بالفعل. وواقعة التلاعب في اختبارات الحمض الخلوي الصبغي للمواطنين الكشميريين الأبرياء الذين قتلوا على اعتبار أنهم الإرهابيون المسؤولون عن مذبحة تشيتسنغبورا معروفة للكافة بما يعفينا من مشقة روايتها من جديد.

وقد أدى الهجوم الأخير الذي تعرض له معسكر الجيش في جامو في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى تصاعد جديد في حدة نبرة التهديد الهندية حيث تحدث وزير دفاع الهند عن ''معاقبة'' باكستان، بينما صرح قائد الجيش الهندي علانية بأن ''وقت الكلام قد انتهى وحان أوان العمل''. وقد اُتهمت باكستان بتشجيع الإرهاب في قرار اتخذه البرلمان الهندي بمجلسيه في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. وفي ١٨ أيار/مايو، طلبت الحكومة الهندية سحب مفوضنا السامي في نيودلهي. ودافع الهند في توجيه هذه التهديدات وإطلاق دعوات الحرب ومواصلة التصعيد الخطير وحشد القوات واضح، فهي قد شرعت في انتهاج دبلوماسية القسر بهدف الضغط على باكستان لكي تتخلى عن موقفها النابع من مبادئها بشأن كشمير. كما أن حكومة حزب بهاراتيا جاناتا تود أن تصرف الانتباه الدولي عن المذبحة المستمرة التي تتعرض لها طائفة المسلمين الذين يمثلون أقلية في غوجارات وكذلك عن جوانب قصورها الداخلية الأخرى.

وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يتساءلا عما يدفع الهند إلى الاستعداد لخوض غمار الحرب ضد باكستان رغم ما تنذر به من عواقب خطيرة بينما ترفض الوسائل السلمية المعترف بها عالميا لتسوية الخلافات وكذلك المقترحات الدعاية إلى إجراء تحقيق نزيه أو رصد أو تقصي حقائق أو تقديم المساعدة في تخفيف حدة التوتر، فهذا لا يمكن أن يكون موقف دولة مسؤولة تحترم مبادئ الميثاق وتؤمن بالسلام ومعايير السلوك الدولية، بل هو سلوك قوة متغطرسة عاقدة العزم على استغلال المناخ المخيم على المجتمع الدولي وبواعث قلقه من أجل مآربها الشخصية وتعتقد أن لديها ترخيصا يسوغ لها أن تعتدي على غيرها بحاجة محاربة الإرهاب.

وباكستان، بوصفها جزءا في الائتلاف الدولي لمحاربة الإرهاب، تبذل جهودا جادة في محاربة الإرهاب الدولي وتطهير مجتمعنا من التطرف. ولكن مساعينا تصطدم بصخرة التصاعد والتوتر الناشئين عن حشد القوات الهندية بأعداد هائلة على امتداد حدودنا. غير أننا، وإن كنا نود تجنب الصراع، مستعدون أيضا، في إطار ممارستنا لحقنا المتأصل في الدفاع عن النفس، لأن نتصدى بعزم لا يلين لأي اعتداء من جانب الهند على أراضي باكستان أو الأراضي الواقعة في كشمير التي ما زال الدفاع عنها منوطا بنا. وإننا نود أن نتحاشى هذا التطور في الأحداث، ولكننا لا نملك أن نتهاون في اليقظة والاستعداد.

ونحن مستعدون للتعاون مع أي جهد أو مسعى حميد تبذله الأمم المتحدة أو يبذله المجتمع الدولي لتخفيف حدة التوتر وحفظ السلام وتشجيع الحوار بين البلدين.

إنني أضع أمام أعين سعادتكم صورة الوضع السائد بين باكستان والهند لكي تتخذوا ما ترونه مناسبا من التدابير. إن الوضع المتفجر المترتب على حشد الهند لقواتها على طول حدودنا وعلى امتداد خط المراقبة وكذلك التصريحات التي يطلقها زعماء الهند دون مسوغ بنبرة التهديد والوعيد إنما يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة. وعليه، فنحن نهيب بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يستخدما مساعيهما الحميدة مع الهند وأن ينصحاها باختيار طريق الحوار والمفاوضات بدلا من المواجهة لحسم قضية جامو وكشمير وسائر القضايا المعلقة بين البلدين.

وألتمس من سعادتكم أن تتكرموا بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) عبد الستار

وزير خارجية

جمهورية باكستان الإسلامية